AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 5182402 Fax: (251-11) 5182400
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثالثة والعشرون
ملابو، غينيا الاستوائية، 26-27 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/4 (XXIII)

تقرير الدورة العادية الثالثة للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية، مابوتو، موزمبيق، 13 – 17 ديسمبر 2013

مقدمة

1. تجدر الإشارة إلى أجهزة صنع القرار للاتحاد الأفريقي قد أحاطت علما خلال اجتماعها المنعقد في يناير 2014 في أديس أبابا، إثيوبيا (بموجب مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.805(XXIV) ومقرر المؤتمر ((ASSEMBLY/AU/3(XXII)، بتقرير المفوضية عن إعداد أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وكذلك مشروع الوثيقة الإطارية. وفي هذا الاجتماع، طلبت أيضا ما يلي:

أ) أن تبحث الدول الأعضاء مشروع الوثيقة الإطارية وتزود المفوضية بملاحظاتها في موعد لا يتجاوز منتصف أبريل 2014 لاستخدامها في إثراء واستكمال وثيقة أجندة 2063؛

ب) أن تعجّل مفوضية الاتحاد الأفريقي ، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين، باستكمال العمل المتبقي وتقديم مشروع وثيقة أجندة 2063 لبحثه في يونيو 2014؛

ج) أن يتم تقديم إطار شامل للرصد والتقييم وكذلك خطة التنفيذ خلال السنوات العشر الأولى في يناير 2015.

2. تمشيا مع ما ورد أعلاه، يحدد هذا التقرير التقدم المحرز منذ يناير 2014، ويعرض مشروع وثيقة أجندة 2063 إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي للتوجيه والمزيد من الإثراء.

التقرير المرحلي

3. عند إعداد مشروع وثيقة أجندة 2063، فإن المفوضية:

أ) واصلت العمل مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في إطار اللجنة الفنية لأجندة 2063. وقد غطى هذا العمل ما يلي:

- استعراض مفصل للوثيقة الإطارية وصياغة أجندة 2063.
- استعراض الخطط الوطنية (33) والإقليمية (6 مجموعات اقتصادية إقليمية) والأطر القارية (20)
- تحليل الوضع – الديناميات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والموارد الطبيعية،
- الاتجاهات الكبرى ومراجعة السيناريوهات حول أفريقيا
- الدراسات الفنية حول الاقتصاد الأزرق وتنمية القدرات والتحول الاقتصادي والعناصر الأولية لتعبئة الموارد

ب) أجرت مشاورات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي بهدف التماس إسهامات في مشروع وثيقة أجندة 2063 وتعزيز الملكية المشتركة وكذلك توضيح الأدوار والمسؤوليات في إعداد وتنفيذ أجندة 2063 على حد سواء.

ج) قدمت عروضا خلال الاجتماعات القطاعية/الوزارية التي شملت برنامجها الخاصة بأجندة 2063: السياحة والعلوم والتكنولوجيا، والمالية والتنمية والعمل والعمالة والزراعة والنقل والشؤون الاجتماعية والنقابية، ورابطة لجان الخدمات العامة الأفريقية، ومجموعة الفنون الإبداعية، الخ..

د) تلقت مساهمات من الدول الأعضاء بشأن مشروع الوثيقة الإطارية (الجزائر، موريشيوس وزيمبابوي وزامبيا) تم دمجها بالكامل في مشروع وثيقة أجندة 2063.

4. ساهمت هذه المدخلات مجتمعة في إثراء الوثيقة بشكل كبير.

مشروع وثيقة أجندة 2063

5. يتكون مشروع الوثيقة من 6 فصول

- **الفصل الأول.** المقدمة: تضع أجندة 2063 في المحتوى التاريخي للوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة الأفريقية وكذلك النضال من أجل تقرير المصير والاستقلال الاقتصادي

- **الفصل الثاني.** الرؤية والتطلعات الأفريقية بحلول 2063: بناء على رؤية الاتحاد الأفريقي والأصوات المجتمعة للأفريقيين والمستمدة من المشاورات مع أصحاب المصلحة، يرسم الفصل صورة مفصلة حول ما ستكون فيه أفريقيا بحلول 2063 عندما ستحتفل القارة بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية
- **الفصل الثالث.** نظرة عامة عن ديناميات التنمية في أفريقيا: يحدد الاتجاهات والتحديات والفرص في الديناميات السياسية والاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والموارد الطبيعية في أفريقيا بهدف تبرير الغايات والأهداف والاستراتيجيات الإرشادية لأجندة 2063
- **الفصل الرابع.** يعرض بالتفصيل أهداف أجندة 2063 ومجالاتها ذات الأولوية وأهدافها واستراتيجياتها الإرشادية
- **الفصل الخامس:** يعرض العوامل المحركة وعناصر التمكين واستراتيجيات المخاطر والتخفيف
- **الفصل السادس:** التجسيد على أرض الواقع – ترتيبات التنفيذ والرصد والتقييم، تمويل أجندة 2063، استراتيجية الاتصال والقدرة على التنفيذ
- **الملحقان الأول والثاني:** الإطار الوطني والإقليمي والقاري للنتائج

الرؤية والتطلعات الأفريقية بحلول 2036 (الفصل الثاني)

6. ترسم الرؤية والتطلعات صورة أفريقيا التي نريدها بحلول 2063. وفيما يلي أبرز سمات بيانات التطلعات على أساس 7 تطلعات وأهداف أفريقية:

التطلع 1: أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية (الدائمة) المستدامة

7. ارتفاع مستوى المعيشة ونوعية الحياة

- سيتجلى ارتفاع مستوى المعيشة لجميع الأفريقيين في زيادة نصيب الفرد من الدخل إلى مستوى يفوق 10 مرات على الأقل مستوى 2013 أي من (1878[1] دولار أمريكي) إلى 18,878–20,000

[1] البنك الأفريقي للتنمية والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والكتاب الأفريقي السنوي للإحصاءات

دولار أمريكي. وسيكون هناك انخفاض ملحوظ في عدد الأشخاص الذين يشغلون وظائف غير مستقرة وزيادة في فرص العمل للجميع ولا سيما للشباب. وسيكون النمو في فرص العمل اللائق لجميع البالغين سن العمل هو المحرك الرئيسي للدخل وتحسين سبل العيش والاستقرار والتماسك الاجتماعيين.

- سوف تصبح أفريقيا بحلول 2063 قارة قد قضت على كل أشكال انعدام الأمن الغذائي والجوع منذ 2025 وسوف تكون قارة تحظى بتغذية جيدة. وبحلول عام 2025، سيكون التقزم قد خُفض بنسبة 10% ومعدل انتشار نقص الوزن بنسبة 5% بين الأطفال و تم القضاء نهائيا على ظاهرة الأطفال المعانين من التقزم ونقص الوزن بحلول 2063. وستكون رؤية أفريقيا مزدهرة تتمتع بالأمن الغذائي والتغذوي وبالتالي خالية من الفقر قد تحققت بالكامل.
- ستتميز أفريقيا بحلول 2063 بحصول جميع مواطنيها على الضمان الاجتماعي بأسعار معقولة وحصول جميع الشرائح الضعيفة من المجتمع على الحماية الاجتماعية. ينبغي أن يكون جميع مواطنيها متحررين من الخوف والفاقة وستكون أفريقيا قارة تشيع الرأفة والرعاية بين أفرادها.

8. مواطنون متعلمون تعليما جيدا وثورة المهارات لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار:

- من تعليم الطفولة المبكرة إلى التعليم الابتدائي والثانوي والفني والمهني والعالي، ستكون أفريقيا قد شهدت نهضة حقيقية، من خلال الاستثمارات التي قامت بها الحكومات والقطاع الخاص في مجالات التعليم والتكنولوجيا والعلم والبحث والابتكار. وبحلول 2063، سيحصل 70% على الأقل من جميع خريجي التعليم الثانوي على التعليم العالي مع تخرج 70% منهم في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، واضعين بذلك أسس الاقتصادات التنافسية المعتمدة على رأس المال البشري لتمكين أفريقيا من تكميل ما تزخر به من موارد طبيعية.

9. مواطنون يتمتعون بالصحة والتغذية الجيدة:

- بحلول 2063، سيحصل كل مواطن على خدمات رعاية صحية ميسورة التكلفة وذات جودة. وستكون أفريقيا قد قضت على كافة الأمراض الاستوائية المهملة؛ و سيطرت كليةً على جميع

الأمراض المتنقلة والمعدية؛ ووضعت أنظمة من أجل خفض الأمراض غير المعدية المرتبطة بالتغيرات في أسلوب الحياة بصورة ملحوظة؛ وقضت تماما على الوفيات من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والسل. وسيتمتع سكان أفريقيا بالصحة والتغذية الجيدة مع متوسط عمر متوقع يتجاوز 75 عاما بحلول 2063.

10. السكن العصري والصالح للعيش فيه :

- سيتم التخطيط للمدن الأفريقية مع شبكات نقل جماعي حديثة بحلول 2063، بينما سيتم الربط بين جميع المناطق الريفية. وسيعيش أكثر من ستين بالمائة من السكان الأفريقيين في المدن، مما سيولد حصة الأسد من الناتج المحلي الإجمالي وينعش الأنشطة الاقتصادية للقارة.

11. الاقتصادات والوظائف المحوّلة:

- ستكون أفريقيا بحلول 2063 قارة استفادت من النمو الاقتصادي السريع والشامل واستقرار الاقتصاد الكلي. سوف لا تقل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي عن 7%، وتتجاوز الاستثمارات ومعدلات الادخار 25%، وسيتم وضع سياسات اقتصاد كلي تعزّز النمو وخلق فرص العمل والاستثمارات والتصنيع. وسيكون نمو القطاع الخاص المحلي قد ازداد ليساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 50%.
- ستبلغ حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 الناجمة عن التعجيل بأنشطة التصنيع 50% على الأقل وستزيد قيمتها المضافة بخمسة أضعاف بحلول 2063. ويستوعب القطاع 50% على الأقل من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. وسيتم تصنيع 90% على الأقل من المنتجات الزراعية محليا (إضافة القيمة). وبحلول 2063، ستزيد حصة شركات التصنيع القائمة على التكنولوجيا من الناتج الإجمالي لقطاع التصنيع بما يفوق 50%.
- ستشهد القارة نموا في تبادل السلع الأساسية وعمالقة التجارة القاريين. وسيصاحب ذلك نموا في مراكز التصنيع الإقليمية، واستفادة جميع الوافدين إلى القارة من الموارد المعدنية والطبيعية لأفريقيا. وستصبح عدة شركات أفريقية ضمن أكبر الشركات العالمية الـ 500 في القارة والعالم. وستلعب عودة المهجر بما تضخه من مهارات وطاقة وموارد في الاقتصادات الأفريقية دورا هاما في هذه العملية.

- ستستمر أفريقيا في السيطرة على الأسواق العالمية للموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز والموارد المعدنية، وستسجّل حصة أكبر من إيرادات مواردها الطبيعية وتضمن توزيعها بشكل عادل.
- ستكتسي مساهمة "الاقتصاد الأزرق" أهمية خاصة حيث ستزداد زخما في 2020 من خلال قيادة مبادرات للنهوض بالمعرفة المرتبطة بالتكنولوجيا الأحيائية البحرية والمائية، من جملة أمور أخرى، لإنتاج منتجات جديدة، وإنشاء نقل بحري أفريقي واسع النطاق حيث تحظى البحيرات والأنهار الأفريقية بممرات مائية صالحة للملاحة من أجل ربط الدول غير الساحلية بجميع أنحاء أفريقيا والعالم.
- ستكون الاقتصادات الأفريقية متنوعة بحلول 2063 مع زيادة القدرة على التصدي للصدمات الخارجية. وسيتحقّق ذلك من خلال تزايد الاعتماد على المنتجات الجديدة التي تولدها المعرفة إلى جانب النمو الذي ستحققه قطاعات مثل السياحة والاقتصاد الأزرق والفنون الإبداعية والخدمات المالية.
- ستفضي التنمية الاقتصادية المعتمدة على العلم والتكنولوجيا إلى مجموعة من الأعمال التجارية المتأتية من التطورات التكنولوجية وابتكارات المواطنين الأفريقيين. وسيتم إنشاء مراكز بحوث إقليمية وقارية في مجالات التكنولوجيا والابتكار والقدرة التنافسية وتوليد أفكار لأعمال تجارية جديدة.

12. <u>الزراعة الحديثة من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية وإضافة القيمة:</u>

- سيتم تعزيز الإنتاجية الزراعية حيث يصبح إنتاج الأغذية المحلية قادرا على المنافسة بصورة كافية تسمح بأن يحل محل استيراد المواد الغذائية ويحقق فائضا للتصدير مما سيمكّن أفريقيا من توفير الأغذية لكافة أنحاء العالم ، وهو ما سيزيد في المرتبات في الدول التي تتوفر فيها فرص العمل بكثرة، وينمّي رأس المال في الدول التي تعاني من نقص في سوق العمل. وسيفضي التحوّل الزراعي أيضا إلى زيادة في تسويق المنتجات الزراعية وخفض الأيدي العاملة في مجال الزراعة. وستقود إضافة القيمة الملحوظة في الزراعة عملية التصنيع والتحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية.

13. <u>البيئة المستدامة والاقتصادات والمجتمعات القادرة على التكيّف مع المناخ:</u>

- ستشهد أفريقيا بحلول 2063 تحولا يمكّنها من الإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية ويسمح للمجتمعات الأفريقية باستهلاك وإنتاج السلع والخدمات بصورة مستدامة. وسيتم إصلاح حسابات الدخل الوطنية لتعكس بشكل كبير التغيرات في الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.
- ستكون أفريقيا قارة تتوافر فيها المياه بصورة كاملة بحلول 2030. وسيتم وضع الممارسات والتكنولوجيات الجديدة لضمان الاستخدام الكافي للموارد المائية وتطوير مصادر جديدة. ستعاد معالجة 90% من المياه المستعملة من أجل الاستخدام الزراعي والصناعي.
- ستشكّل الطاقة المتجددة (الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الأحيائية، الطاقة المائية، أمواج المد المحيطي، الطاقة الحرارية الجوفية والطاقات المتجددة الأخرى) أكثر من نصف الطاقة المستهلكة في المنازل والأعمال التجارية والمنظمات. ستكون جميع المباني الحضرية ذكية من حيث الطاقة، وستعمل كافة وسائل النقل الحضري بالوقود المتجدد والخالي من الانبعاثات.
- سيتم وضع المؤسسات والتنظيمات والأنظمة والعمليات الفعالة لإدارة واستغلال الموارد الطبيعية العابرة للحدود، بما في ذلك المياه والغابات ومصائد الأسماك والتنوع الأحيائي والموارد الجينية والطاقة والموارد المتجددة وغير المتجددة.

التطلّع 2: قارة متكاملة وموحدة سياسيا ومستند إلى المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة

14. الولايات المتحدة الأفريقية (اتحادية أو كونفدرالية):

- ستكون أفريقيا قد حققت بحلول 2063 حلم المؤسسين أو ورؤيتهم المتمثلة في الولايات المتحدة الأفريقية التي تعتبر اتحادا للدول الأفريقية الجيدة الحكم والديمقراطية. ستكون هناك مواطنة أفريقية وجواز سفر أفريقي، وسيتم استخدام نشيد وعلم الاتحاد الحالي بشكل واسع النطاق في جميع البلدان على كافة المستويات والمؤسسات مثل المدارس والمؤسسات العامة والأماكن الأخرى. وسيكون هناك أيضا انتخاب مباشر لأعضاء البرلمان في الهيئة التشريعية للاتحاد ويتم انتخاب رئيس الاتحاد عن طريق الاقتراع العام.
- وكجزء من التطور السياسي نحو الولايات المتحدة الأفريقية، سيتم إنشاء المؤسسات والأطر الاقتصادية الرئيسية مثل السوق الأفريقية المشتركة (2025)، والاتحاد النقدي الأفريقي (2030) والاتحاد الجمركي الأفريقي (2019) ومنطقة التجارة الحرة الأفريقية (2017)، وستكون جزءًا من هيكل حكم الولايات المتحدة الأفريقية.

15. البنية التحتية ذات المستوى العالمي تتجه نحو أفريقيا:

- بحلول 2063، سيتم وضع البنية التحتية الضرورية (الجودة والحجم) لدعم التعجيل بنمو أفريقيا، والتحول التكنولوجي، والتجارة والتنمية، بما في ذلك: شبكات السكك الحديدية السريعة، والطرق، وخطوط النقل البحري، والنقل البحري والبري، إلى جانب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة والاقتصاد الرقمي. وسيكون هناك قطار سريع قاري يربط بين جميع أهم مدن/ عواصم القارة. سيكون للقطار السريع طرق سريعة ومحطات متاخمة للتزويد بالغاز والبنزين والمياه، إلى جانب كوابل النطاقات العريضة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ستشهد هذه البنية التحتية ذات المستوى العالمي ازدهار التجارة البينية الأفريقية من أقل من 12% في 2013 إلى ما يقارب 50% بحلول 2045. وسيؤدي ذلك بدوره إلى حفز نمو الشركات الأفريقية في التعدين، المالية، الأغذية والمشروبات، الضيافة والسياحة، المنتجات الصيدلية، الموضة، مصائد الأسماك وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يولد قادة عالميين في قطاعاتهم.

التطلع 3: قارة أفريقية يسودها الحكم الرشيد، الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، العدالة وسيادة القانون

16. القيم الديمقراطية الراسخة، المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، العدالة وسيادة القانون

- ستكون أفريقيا قارة تُجري انتخابات حرة وعادلة وذات مصداقية تشمل (1) نظام تعدد الأحزاب (2) تكافؤ الفرص في العملية التنافسية السياسية؛ (3) تثقيف الناخبين لتمكينهم من اتخاذ قرارات مدروسة؛ (4) تشجيع الوحدة الأفريقية الشاملة والمساواة والتنوع والتميز والتضامن. سيتمثل المعيار في إعلام مفعم بالنشاط ومتنوع ومسؤول يعرّف الجمهور بواجباته والتزاماته ويحاسب جميع أجهزة الحكومة.

- سيتمتع سكان القارة بالوصول إلى محاكم وهيئات قضائية مستقلة تقيم العدالة دون خشية أو تفضيل. سيتاح وصول الجميع إلى العدالة بطريقة متيسرة وفي الوقت المناسب. سيكون الفساد والإفلات من العقاب قد انقضى عهدهما وولى.

17. قيام مؤسسات قادرة وقيادة تحولية على جميع المستويات

- ستكون أفريقيا قارة تكون فيها المؤسسات في خدمة شعوبها – قيام مؤسسات قوية لزيادة مشاركة المواطنين في التنمية وفي إدارة الاقتصاد والحكم. ستخدم القارةَ بيروقراطية ذات كفاءة ومهنية وحيادية بناء على الجدارة، وتقديم خدمات ذات فعالية وكفاءة.

- ستكون ثمة قيادة للتحول في جميع المجالات (على سبيل المثال في مجالات السياسة والأعمال والأكاديمية، التقليدي، الديني، الشباب والمرأة) وعلى جميع المستويات (القارية والإقليمية والوطنية والمحلية)

التطلع 4: أفريقيا قارة مسالمة وآمنة

- بحلول 2063، ستبرز أفريقيا باعتبارها **قارة مسالمة وآمنة**، قارة خالية من النزاعات يسود فيها الوئام بين المجتمعات المحلية على أدنى مستوى. يتم فيها القضاء على الحروب داخل الدول وما بين الدول وإقامة آليات لمنع و/أو تسوية أي نوع من أنواع النزاع بين المجتمعات على الفور؛ تتم السيطرة الكاملة على الجريمة المنظمة وغيرها من أشكال الشبكات الإجرامية، مثل القرصنة. ستكون أفريقيا قارة خالية من المخدرات، وينعدم فيه الاتجار بالبشر. سيكون التنوع (العرقي والديني والاقتصادي والثقافي) مصدر ثروة ونمو اقتصادي معجل بدلا من أن يكون مصدر نزاع.

- بحلول 2020، ستسكت جميع البنادق وستقضى على جميع النزاعات الناجمة عن التنوع العرقي أو الديني أو الثقافي و جميع أشكال الإقصاء الاجتماعي. ستقام الآليات الوطنية وغير

الوطنية للتسوية السلمية للنزاعات وستكون ثقافة السلام مغروسة ومتعهدة لدى أطفال أفريقيا من خلال إدراج التثقيف للسلام في المناهج الدراسية.

التطلع 5: قارة أفريقية بهوية ثقافية وقيم وأخلاقيات قوية

18. **الوحدة الأفريقية الشاملة**

- إن أفريقيا، باعتبارها مهد الإنسانية، مؤتمنة على تراث ثقافي ساهم مساهمة كبرى في التقدم البشري. ستتعزز بحلول 2063 **الهوية الثقافية والقيم والأخلاقيات الأفريقية** باعتبارها عاملا حاسما لانبعاث أفريقيا على المسرح الدولي.

- بحلول 2063، ستتجلى ثمار القيم والمثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة في كل مكان في القارة وما وراءها. سيتم بلوغ هدف وحدة الشعوب الأفريقية والشعوب من أصل أفريقي (2025)، وستكون وكالة الأفريقيين في المهجر قائمة في جميع الدول الأعضاء بحلول 2020 مع اندماج الأفريقيين في المهجر في العمليات الديمقراطية بحلول 2030. وستكون الجنسية المزدوجة للأفريقيين في المهجر متاحة، وما له أهميته، هو أن جميع الأمم التي ترزح تحت نير الاستعمار ستحصل على حريتها بحلول 2025. ستتجلى المثل العليا الأفريقية في جميع المناهج الدراسية وستتطور الأصول الثقافية الأفريقية (السينما، الموسيقى والمسرح وغيرها) لضمان مساهمة الفنون الإبداعية الأفريقية بشكل هام في الناتج المحلي الإجمالي وفي الثقافية العالمية.

19. **النهضة الثقافية الأفريقية**

- ستتم المحافظة على التراث الثقافي – اللغات، العادات، التقاليد التي ليست مضرة ، على جميع المستويات. سيكون مشروع وي دو بوا الكبير حول موسوعة أفريكانا الكبير في طبعته العاشرة بحلول 2063.سيكون قد نشأ متحف التاريخ والثقافة والفنون الأفريقية بحلول 2025 وسيتشرف افتتاحها بمهرجان 2025 الذي يقام مرة كل سنتين

حول الرياضات الثقافية الأفريقية. وقبل ذلك، ستكون كون جميع الكنوز/التراث الأفريقية قد أعيدت بحلول 2025.

التطلع 6: أفريقيا تكون التنمية فيها قائمة على الشعوب ، وتعتمد بشكل خاص على إمكانات النساء والشباب

20. المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة

- ستكون أفريقيا بحلول 2063 قارة يتم الاعتراف فيها بالدور الحاسم للمرأة ويتم توظيف طاقاتها بشكل استباقي

- بحلول 2025، سيقضى على جميع أشكال العنف والتمييز (الاجتماعي والاقتصادي والسياسي) ضد النساء والبنات وسيتمتعن تمتعا كاملا بجميع حقوقهن الإنسانية. ويعني هذا إنهاء جميع الممارسات الاجتماعية المضرة وستزال جميع الحواجز التي تحول دون وصول النساء والبنات إلى الصحة والتعليم جيدي النوعية.

- ستشهد أفريقيا بحلول 2063 نساء يتمتعن بالتمكين الكامل مع تكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة. ويعني هذا أن المرأة الأفريقية ستحصل على حقوق اقتصادية متساوية، بما فيها حق حيازة ووراثة الممتلكات، توقيع عقد، وتسجيل وإدارة مشروع أعمال. سيتاح لأكثر من 90% من النساء الريفيات الوصول إلى الأصول الإنتاجية، بما فيها الأراضي، الائتمان، المدخلات والخدمات المالية.

- ستشهد أفريقيا 2063 تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين. ستشهد المرأة وهي تشغل 50% من المناصب المنتخبة في الهيئات الحكومية والإقليمية والمحلية، و50% من المناصب الإدارية في الحكومة وفي القطاع الخاص ستكون على أيدي النساء. وأخيرا سينهار السقف الاقتصادي والسياسي الذي يحول دون تقدم المرأة .

21. شباب يتمتعون بالتمكين والمشاركة

- بحلول 2063، سيتمتع الأطفال والشباب الأفريقيون بالتمكين الكامل بدءا بالتنفيذ التام للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل. وسيُقضى على البطالة المفتوحة للشباب وسيتاح لهم الوصول الكامل إلى الفرص التعليمية والتدريبية، خدمات الصحة، الأنشطة الترفيهية والثقافية، وكذلك الوسائل المالية لتمكين كل شاب من تحقيق كامل طاقاته. وسيكون الشباب في طليعة مجتمعات المعارف ومشاريع الأعمال الجديدة التي تقودها المعارف في أفريقيا، وسيساهمون مساهمة قيمة في الاقتصاد.

التطلع 7 : أفريقيا كعنصر فاعل وشريك قوى ومؤثر على الساحة العالمية

22. أفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي

- تكون القارة قد تبوأت مكانها الصحيح في ضمان السلام والأمن العالميين من خلال مقاعدها الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومع تعميق التعاون بين الجنوب والجنوب على أساس سياسة أفريقية خارجية مشتركة. ويكون لأفريقيا حضور معزز في محافل أخرى متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وكذلك المحافل ذات الصلة بالأمن العالمي والإقليمي.

- ويصبح تمثيلها الملائم كعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة متناسبا مع حجم دولها الأعضاء. وتصبح أفريقيا متمتعة بالتمكين الذاتي، فهي التي تحدد مصيرها وتقود أجندتها وتضع أطر الشراكة الفعالة مع شركائها الخارجيين. ويستند الدور الاستراتيجي الجديد لأفريقيا ومكانتها على الساحة العالمية إلى استراتيجية لشراكتها مع العالم الخارجي. كما تقوم حكومة الولايات المتحدة الأفريقية بتعزيز سياسات شراكاتها مع البلدان والأقاليم الشريكة، وقدرتها ودورها في المفاوضات العالمية حول الاقتصاد والبيئة والأمن والشؤون الاجتماعية وكذلك حول إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

23. أفريقيا تتحمل المسؤولية الكاملة عن تمويل تنميتها

بحلول عام 2063 ، تكون أفريقيا قد أصبحت تتحمل المسؤولية الكاملة عن تمويل تنميتها ولا تعتمد على المانحين. ومع توليها المسؤولية الكاملة لإدارة مواردها الطبيعية وإشراك مواطنيها المدربين على نحو جيد وذوى المهارات وتطوير وسائلها وأسواقها وأنظمتها المالية، تصبح القارة في موقف يسمح لها بتمويل الحكومة القارية والمبادرات الاستراتيجية الرئيسية الأخرى مثل وكالة الفضاء الأفريقية ووكالة الاكتشافات القطبية الشمالية والجنوبية والأوقيانوسات. وسوف تدفع المصادر الجديدة للتمويل من قبل الاقتصادات النامية النمو الداخلي. كما تساهم سوق رأس المال الأفريقي وحدها مرتبطةً بأسواق رأس المال للدول الأعضاء بنحو 30% من احتياجات رأس المال الاستثماري في القارة، مما يجعل الاعتماد على المعونات في عداد الحكايات .

تحليل الوضع (الفصل 3)

24. من الضروري وجود فهم تام للتحديات والفرص من أجل بلوغ "أفريقيا التي ننشدها بحلول 2063" بغية تحديد الأهداف الصحيحة ووضع الاستراتيجيات السليمة لبلوغ الهدف . وهذا بدوره يقتضي استعراضا شاملا للدروس المستفادة من الخطط والأطر الحالية الوطنية والاقليمية والقارية: وفهم ماضي أفريقيا وديناميا تها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية و والمتعلقة بالموارد الطبيعية؛ فضلا عن الآثار والفرص الناشئة عن التوجهات العالمية الكبيرة وتحليل سبل التنمية الممكنة.

25. إن تقييم الديناميات الأفريقية السياسية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالموارد الطبيعية يوحي بما يلي:

- تشير كل الدلائل إلى التوقعات القوية باستمرار النمو القوي. ومع ذلك، تظل أفريقيا أكثر مناطق العالم فقرا حيث يعيش 40% من سكانها تقريبا تحت خط الفقر ويعاني ثلث سكان أفريقيا من نقص التغذية.
- يسود استقرار نسبي في القارة، ولكن هناك حاجة إلى تضافر المزيد من الجهود لكفالة

السلم والأمن الشاملين مما لا يزال بعيد المنال في بعض أجزاء أفريقيا وخاصة القرن الأفريقي، والبحيرات الكبرى، وجزر المحيط الهندي، ومنطقة غرب أفريقيا وأجزاء من شمال أفريقيا ووسط أفريقيا.

- تحتاج المكاسب الديمقراطية التي تحققت إلى المزيد من التعزيز والتوطيد بغية تحقيق العائد الديمقراطي من حيث تعميق ثقافة احترام حقوق الإنسان والعدالة وتعزيز المشاركة الشعبية الحقيقية وتحسين سبل المعيشة.

- يجب أن يكون التقدم الملحوظ المحرز من حيث النمو الاقتصادي مضاهياً لتقدم يحد من الفقر.

- بشكل كاف أو يوفر فرص العمل الكافية ويسد الثغرة الموجودة في عدم المساواة في الدخل والفرص. وعلى نطاق القارة، من الضروري تعزيز عملية تقديم الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي من جملة أمور أخرى.

- كان للجهود المتضافرة التي بذلتها الحكومات والمجتمعات المحلية بدعم من الشركاء الإنمائيين نتائج أدت إلى إحراز أفريقيا تقدما في مجال التصدي لوباء الإيدز، بيد أنه لا تزال أغلبية من يموتون من الإيدز أو المصابين بالفيروس موجودين في أفريقيا.

- يشكل تزايد أعداد الشباب طاقة كامنة عظيمة لمستقبل أفريقيا، بيد أنه يستدعي إيلاء اهتمام متسم بالابتكار والاستعجال .

- تحتاج وفرة الموارد المتوقعة إلى إدارة ابتكارية لكي تكون مفيدة لشعوب أفريقيا.

- هناك مزيد من الوعي بالحاجة إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بحيث تعتبره معظم البلدان الأفريقية مجالا ذا أولوية قصوى في خططها الإنمائية، إلا أنه ينبغي عمل الكثير لوقف إزالة الغابات بما في ذلك فقدان الأخشاب والخسارة في التنوع البيولوجي والاستغلال غير المستدام لمصائد الأسماك والموارد الساحلية.

- هناك تقدم محرز نحو التكامل الاقتصادي على المستويين الاقليمي والقاري ولكن لم يحدث ذلك على وتيرة سريعة بما فيه الكفاية لتلبية احتياجات النمو المستدام، والتجارة وتبادل الخدمات، وتنقل رأس المال والبشر.

أجندة 2063، الأهداف ومجالات الأولوية والغايات والمؤشرات الاستراتيجية (الفصل الرابع)

26. أجندة 2063 حسبما هي موضحة في المخطط التالي تستند إلى:

- القانون التأسيسي
- رؤية الاتحاد الأفريقي
- الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين
- التطلعات الأفريقية
- تستند كذلك إلى الأولويات الوطنية والإقليمية والقارية المبينة في تلك الخطط والأطر

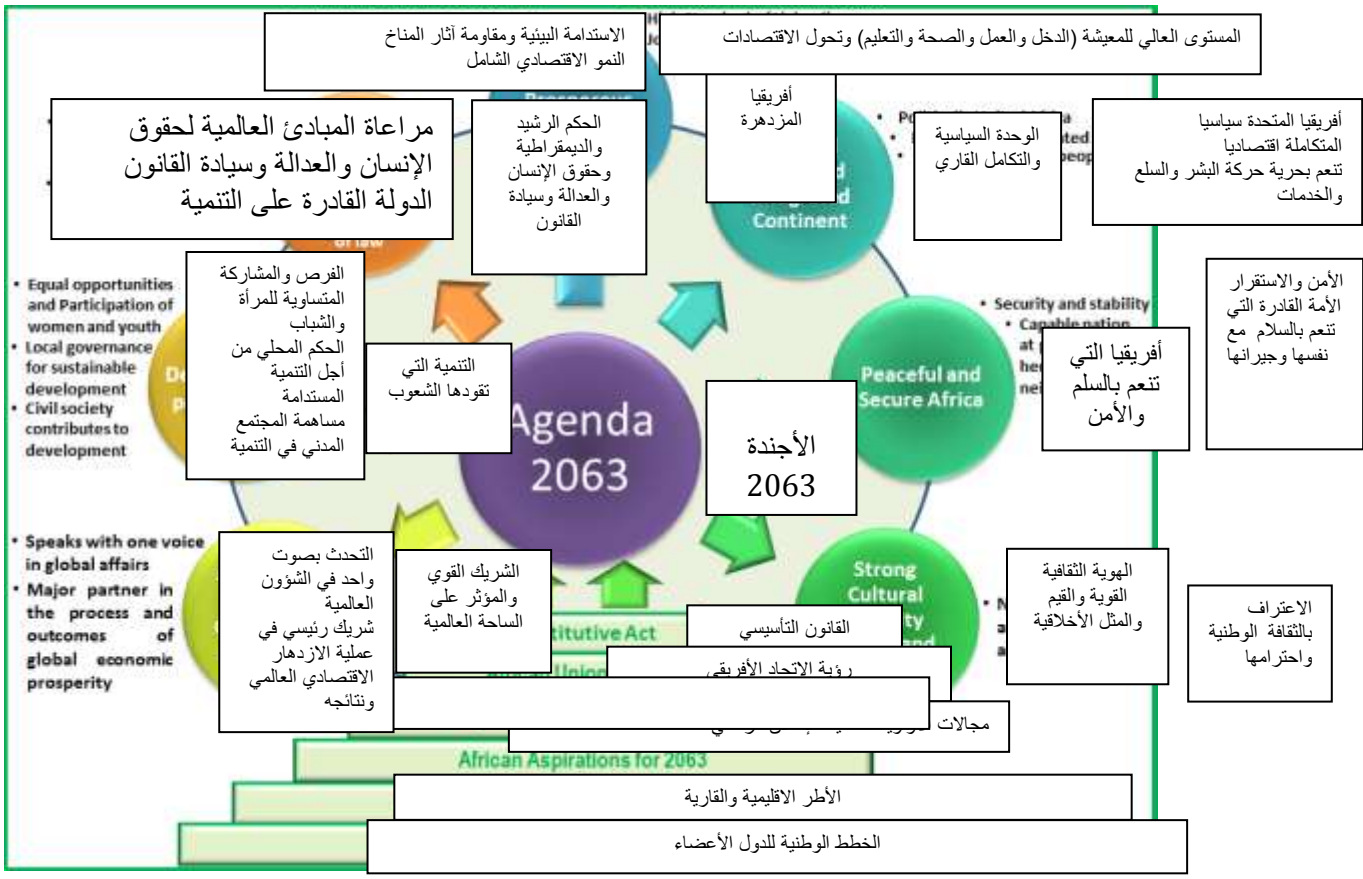

27. **العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار**

- نشأ مفهوم أجندة 2063 كإطار عام، يمكن تنفيذه من خلال الخطط العشرية المتوالية على المدى القصير.
- تركز أجندة 2063 على التعجيل بعملية تنفيذ الأطر القارية الرئيسية المعتمدة والإسراع بتنفيذ أجندة التكامل.
- بالإضافة إلى ذلك، تسرع البلدان الأفريقية بعملية إدراج الأطر القانونية والبروتوكولات والأدوات الشبيهة ذات الصلة في التشريعات المحلية. ومن شأن نهج كهذا توفير دفع على المدى الطويل، فضلا عن تقديم الدليل الحاسم على استبقاء الزخم لكسب المواطن الأفريقي العادي بأن أجندة 2063 هي في الحقيقة مسعى يمكن تحقيقه.

- ونظراً لتباين المسؤوليات بين مختلف الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية والاقليمية والقارية في مجال ضمان تحقيق أجندة 2063، فقد تم وضع مجموعتين من مصفوفات النتائج للصعيدين الوطني والإقليمي، على التوالي. ويجدر بالذكر أن الاستراتيجيات ذات دلالة نظراً للخصوصيات الكامنة في كل من الصعيدين الوطني والإقليمي. وهذا يعني أن على الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وضع مزيج من السياسات والاستراتيجيات السليمة كي تتواءم مع ظروفها من أجل تحقيق الغايات.

28. تم تحديد مجموعة تضم 18 هدفاً بناء على التطلعات الأفريقية السبعة، ورؤية الاتحاد الأفريقي والإعلان الرسمي.

الجدول 1: تطلعات وأهداف أجندة 2063

الطموح	الهدف
أفريقيا مزدهرة – على اساس النمو الشامل والتنمية المستدامة	1– مستوى عال للمعيشة، وجودة نوعية الحياة والرفاه لجميع المواطنين 2– التعليم الجيد للمواطنين وتعزيز ثورة المهارات بالعلم والتكنولوجيا والابتكار 3– تمتع الموطنين بالصحة والتغذية الجيدة 4– الموائل الحديثة والصالحة للعيش فيها 5– تحول الاقتصادات وفرص العمل 6– الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية والقيمة المضافة 7– الاقتصادات والمجتمعات المحلية المستدامة بيئيا والقادرة على التكيف مع تغير المناخ

قارة متكاملة وموحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة	8- الولايات المتحدة الأفريقية (فدرالية أو كونفدرالية) 9- البنية التحتية الحديثة ذات المستوى العالمي الشاملة لجميع أنحاء أفريقيا
أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون	10- ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون 11- بناء المؤسسات القادرة والقيادة القابلة للتحول على جميع المستويات
أفريقيا تنعم بالسلم والأمن	12- المحافظة على السلم والأمن والاستقرار
أفريقيا ذات الهوية الثقافية القوية والقيم والمثل الأخلاقية	13- ترسيخ الوحدة الأفريقية تماما 14- بروز النهضة الثقافية الأفريقية
أفريقيا تقود شعوبها تنميتها خصوصا بالاعتماد على الإمكانيات المتوفرة لدى الشباب والنساء	15- المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع المجالات 16- كفالة المشاركة والتمكين للشباب
أفريقيا كشريك ولاعب عالمي قوي ومؤثر	17- أفريقيا كشريك أساسي في الشؤون الدولية والتعايش السلمي 18- أفريقيا لا تعتمد على المعونة وتتولى المسؤولية الكاملة لتمويل تنميتها

29. **التعريفات**

- تعريفات الأهداف والغايات والمؤشرات منسجمة مع تلك المستخدمة في الموقف الأفريقي الموحد بشأن أجندة التنمية لما بعد 2015 والوثائق الأخرى (على سبيل المثال تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد 2015.
- إن تعريف/ منهجية حساب الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل ومقاييس الفقر للغايات/ المؤشرات منسجمة مع تلك المستخدمة في المنظمات الإنمائية الدولية.
- مقاييس/ مؤشرات الوصول إلى التعليم منسجمة مع اليونيسكو
- الوصول إلى الصحة/ مقاييس الحالة/ المؤشرات منسجمة مع منظمة الصحة العالمية
- التحول الزراعي ومقاييس/ مؤشرات الحالة الغذائية منسجمة مع مقاييس/ مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة
- تدابير/ مؤشرات التحول الصناعي/ التصنيع منسجمة مع مقاييس/ مؤشرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- تدابير/ مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار منسجمة مع مقاييس ومؤشرات اليونيسكو

المعلومات الأساسية

30. سيتم تنفيذ أجندة 2063 على المستوى الوطني. وبُنيت الأهداف التي تم تحديدها على أساس المرونة لمعالجة اختلافات الدول الأعضاء في مسار التنمية. وينبغي أن تكون المعلومات الأساسية وطنية لا قارية. كما أن ثمة حاجة لمعلومات أساسية قارية نموذجية تستعمل كأساس لتتبع التقدم المحرز في كل دولة عضو. وستستخدم الدول الأعضاء هي بنفسها قاعدة المعلومات لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

موارد الأهداف:

31. تقسم تناسبيا أهداف الدخل لنمو الناتج المحلي الإجمالي/للفرد من تلك التي تنص عليها رؤية أفريقيا 2050–2063 (2) تستند أهداف التحول الزراعي/الاقتصادي على تحليل مقارن مع المناطق الأخرى. فعلى سبيل المثال، تبلغ حصة العمالة الزراعية 2–3% من إجمالي العمالة بالنسبة للدول الصناعية الغربية. أما النسبة فتصل إلى حوالي 65% بالنسبة لأفريقيا. وتتوقع

أفريقيا أن تقترب من تحقيق هذا الرقم في غضون 50 سنة. وسيؤدي التخفيض بنسبة 90٪ على الأقل من الحصة الحالية إلى تحقيق هدف 2063 في الوصول إلى نسبة 6.5٪ (3) أهداف السياسات المحددة– تتوافق بعض الأهداف مع القرارات السياسية المتخذة من قبل الاتحاد الافريقي، وخاصة تلك المتعلقة بالتكامل والأمن الغذائي وإسكات البنادق، (4) أهداف إطار الاتحاد الأفريقي– برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وتحدد خطط عمل الأطر الأهداف ويتم عكسها وتعديلها انطلاقا من تواريخ انتهائها السابقة وصولا إلى 2063 (5) أهداف التطلعات– والمثال على ذلك هو توفير التعليم الابتدائي والثانوي للجميع بحلول تاريخ محدد؛ أهداف الوصول.

32. **طبيعة الأهداف/المؤشرات** (1) وهي محددة قدر الإمكان بحيث تكون قابلة للقياس، ممكنة التحقيق ، واقعية ومحددة زمنيا. بالإضافة إلى ذلك، يتم أخذ القدرات الوطنية لاستخدام/تتبع الأهداف والمؤشرات في الاعتبار. (2) وتسمح هذه الاهداف والمؤشرات بالاختلاف في مواقف الدول الأعضاء في مسار التنمية. وينبغي النظر إلى عبارة "على الأقل X أضعاف مستوى 2013" في هذا السياق.

العوامل المحركة وعناصر التمكين واستراتيجيات المخاطر والتخفيف

33. **العوامل المحركة لعناصر التمكين** – أي عامل أو قوة (سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، تكنولوجية، وقانونية، ومؤسسية) تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تغيير تحو لي أو تعززه أو تكون بمثابة محفز للتغيير لضمان تنفيذ أجندة 2063.

- القيادة والالتزام السياسي:
- دولة قادرة على التنمية ومواطنون متمتعون بالتمكين .
- مشاركة وإشراك جميع أصحاب المصلحة في تصور، وتصميم، وتنفيذ، ورصد وتقييم أجندة 2063
- مقاربة شمولية ، ومتكاملة عموديا وأفقيا للتنمية.
- وفورات الحجم الاقتصادية..

- نهج قائم على تحيق النتائج.
- تنشيط التخطيط الاستراتيجي وضمان ترابط فعال بين الخطط الوطنية والمبادرات الإقليمية الفرعية مع أجندة 2063.
- جعل أجندة 2063 جزءا لا يتجزأ من النهضة الأفريقية.
- تَوَلي أفريقيا مسؤولية تاريخها الكامل.

المخاطر والتهديدات واستراتيجيات التخفيف

34. **ومن** المرجح أن تظهر في السنوات الخمسين المقبلة، مخاطر وتهديدات (مثلا عوامل من الممكن أن يكون لها تأثير معرقل على مستقبل أفريقيا) و/أو فرص تنمية جديدة، في حين يمكن أن يصبح للعوامل التي نعرفها اليوم أبعاد جديدة أكثر تهديدا أو تهدئة. وتشمل التهديدات القائمة والجديدة التي تواجهها القارة التسابق على مواردها أمام الحاجات والعوامل الديموغرافية العالمية المتغيرة؛ التأثير الخارجي غير المبرر في شؤون القارة؛ والعبء غير المتناسب الذي تتحمله أفريقيا نتيجة لآثار تغير المناخ؛ والتدفقات غير المشروعة والهائلة للموارد الأفريقية ولرأس المال الأفريقي، ومن أهمها:

- النزاعات وعدم الاستقرار وانعدام الأمن
- عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية
- الجريمة المنظمة والتجارة بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة
- سوء إدارة التنوع؛ تنامي الأصولية الدينية، النزعة العرقية والفساد
- الفشل في تسخير العائد الديموغرافي
- ارتفاع عبء الأمراض في أفريقيا
- مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية
- الصدمات الخارجية

35. ومع ذلك، يمكن التخفيف من هذه التهديدات والتحديات وتحويلها إلى فرص من خلال استراتيجيات تصاعدية جماعية واستجابات وإجراءات فعالة للسياسات العامة لمواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية الأكثر تدميرا التي تواجه أفريقيا.

36. وينطوي التغلب على المخاطر ومعالجة الهشاشة على بعدين:

- الاعتماد على الصمود الموجود في المجتمعات الأفريقية وبناء شراكات ومؤسسات متشابكة على صعيد المجتمع، والدول الأعضاء، والمستويين الإقليمي والقاري.
- يشكل بناء قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل إيجاد حلول إقليمية لمعالجة دوافع الهشاشة، ضرورة ملحة.
- بناء شراكات ومؤسسات متشابكة

"الانتقال من القول إلى الفعل": تنفيذ أجندة 2063، الرصد والتقييم، التمويل والاتصال (الفصل 6)

37. سيكون لأجندة 2063 ثقافة تنفيذ وتقييم جيدة، وهي :

- قائمة على النتائج
- عمليات قارية وإقليمية وقطرية منسقة ومتكاملة: إن الترابط بين الخطط الوطنية، ومبادرات التنمية الإقليمية الفرعية وأجندة 2063 أمر بالغ الأهمية من أجل ضمان نجاح أجندة 2063. وفي حين أن المسؤولية النهائية عن تنفيذ الخطة تقع على عاتق الحكومات الوطنية، إلا أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق وترابط في جميع مراحل دورة التخطيط، بما في ذلك تحديد القضايا ذات الأولوية، وتحديد الأهداف، وصياغة الخطط وتنفيذها ورصدها ومتابعتها.
- الأدلة المستندة إلى /البيانات: في جميع مستويات سلسلة التنفيذ، ينبغي تقييم الاستراتيجيات الواجب اعتمادها لتحقيق غاية/هدف مقابل معايير ميسورة التكلفة وفعالة.

يرد أدناه إطار علاقة أصحاب المصلحة بأجندة 2063 والمسؤوليات الوظيفية:

38. "لتحقيق ذلك ، أصحاب المصلحة، يكون هم على ثلاثة مستويات– قاري و إقليمي ووطني. وترد أدناه أدوارهم فيما يتعلق بتنفيذ ورصد وتقييم أجندة 2063:

على المستوى القاري:

39. **من** حيث ترتيب التسلسل الهرمي، تكون المهام كما يلي:

- المؤتمر: تشمل مهامه الرئيسية: تقديم مبادئ توجيهية واسعة للسياسات بشأن تنفيذ ورصد وتقييم أجندة 2063 (2) الموافقة على الأهداف والغايات المتوسطة والطويلة الأجل لأجندة 2063 و(3) اعتماد تقارير الرصد والتقييم متوسطة الأجل.

- المجلس التنفيذي: تتمثل مهامه الرئيسية فيما يلي: (1) تقديم توصيات إلى المؤتمر بشأن الأهداف المتوسطة/الطويلة الأمد، والغايات والمؤشرات، والأهداف والغايات القطاعية (2) الموافقة/استعراض تقارير الرصد والتقييم وتقديم المشورة إلى المؤتمر بشأن الإجراءات التصحيحية المناسبة (3) الموافقة على عضوية الأفرقة الاستشارية التي تعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي/اللجنة التوجيهية التشغيلية.

- هناك **لجنة وزارية معنية بأجندة 2063**، تتكون من (1) رئيس المجلس التنفيذي الجديد والرئيس المنتهية ولايته؛ (2) مديري نقاش الخلوة الوزارية الأولى للمجلس التنفيذي (الجزائر، أنجولا، الكاميرون، غانا، رواندا)؛ (3) ممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني المعترف بها؛ (4) رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس البنك الأفريقي للتنمية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمين التنفيذي للنيباد. وتتمثل مهامها الرئيسية في الاستعراض وتقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي حول جميع المسائل المتعلقة بأجندة 2063.

- لجنة الممثلين الدائمين: ويتمثل دورها في ضمان إدراج التقارير بشأن أجندة 2063 إلى المفوضية الأوروبية والمؤتمر ضمن جدول أعمال اجتماعات المؤتمر والمفوضية الأوروبية.

- اللجنة التوجيهية التنفيذية لمفوضية الاتحاد الأفريقي: تتكون من المفوضية التي تعد مسؤولة عن التنسيق المركزي الشامل لتنفيذ ورصد وتقييم أجندة 2063 وتعاونها لجنة توجيهية عملية مع الاتحاد الأفريقي كرئيس بالإضافة إلى عضوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وأجهزة

الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، ورؤساء الأفرقة للمجالات الاستشارية وتشرف على (1) تحديد الأهداف والغايات والمؤشرات المتوسطة المدى، خطط منظورة 10 سنوات (2) وضع أطر قارية لدعم أجندة 2063 (3) وضع أطر تنفيذ ورصد وتقييم (4) استعراض تقارير الرصد والتقييم (5) تقديم المشورة الاستراتيجية بشأن تعبئة الموارد (6) توفير جهة التنسيق للتفاعل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في التنفيذ والرصد والتقييم (7) إعداد تقارير مرحلية سنوية لبحثها من قبل المفوضية وبالتالي المجلس التنفيذي و(8) تسهيل المشاورات السنوية بين الطبقات السياسية والاقتصادية والأكاديمية والاجتماعية لأفريقيا. وتدعمها وحدة فنية.

- اللجنة الفنية المتخصصة: نظمت على مستوى الوزراء (مثل النقل)، (1) تيسير إعداد الاستراتيجية القطاعية في إطار أجندة 2063 (2) تسهيل تحديد الغايات والأهداف القطاعية لأجندة 2063 و(3) تسهيل إعداد / تقييم التقارير القطاعية للرصد والتقييم لبحثها من قبل المؤتمر من خلال إطار التنسيق لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

- الأفرقة الاستشارية: تحدد اللجنة التوجيهية التنفيذية عدد وأنواع الأفرقة. لا ينبغي أن تتجاوز العضوية 8 أشخاص لكي يكونوا ممارسين ناجحين في مجال خبرتهم. وسوف تتمثل وظيفتهم الأساسية في استعراض الأهداف والغايات وتقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات لبلوغ الأهداف، فضلا عن استعراض تقارير الرصد والتقييم وتقديم اقتراحات للتحسين.

<u>على المستوى الإقليمي</u>

40. الكيانات على المستوى الإقليمي هي المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني (8) المعترف بها رسميا. وتتمثل مهامها الرئيسية في الآتي:

- تمثيل الاقليم في اللجنة التوجيهية التنفيذية لأجندة 2063

- تكييف /مواءمة الخطط القارية المنظورة لأجندة 2063 على المدى الطويل والمتوسط والمبادئ التوجيهية للخطط الإقليمية.

- إصدار مبادئ توجيهية اقليمية للخطة العشرية المنظورة لأجندة 2062 إلى الدول الأعضاء.

- تنسيق إعداد وتنفيذ المشاريع / البرامج الإقليمية وفقا لأجندة 2063.
- القيادة في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج الإقليمية وفقا لأجندة 2063.
- في البداية، توفير القيادة في العملية الاستشارية الوطنية/ الإقليمية فيما يتعلق بإعداد أجندة 2063.
- توفير مدخلات في مداولات اللجنة التوجيهية التنفيذية بشأن الرصد والتقييم.
- تنسيق وضع أهداف / معالم للبرامج الإقليمية لأجندة 2063 .
- تنسيق / دمج تقارير الدول الأعضاء عن الرصد والتقييم لعرضها على اللجنة التوجيهية التنفيذية.
- اجراء تقييم بشأن العنصر الإقليمي لتنفيذ برامج أجندة 2063.

<u>على المستوى الوطني</u>

41. للدول الأعضاء عمليات/نظم قوانين مختلفة في للتخطيط. ويضطلع كل من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني بمهام للأداء في إطار المجموعات/ المجالات المواضيعية. فعلى الصعيد الوطني، تقوم الحكومة، والقطاع الخاص، والجمعيات على المستوى الوطني وغيرها من خلال إطار التخطيط الوطني بما يلي (1) مواءمة الخطط/ الرؤية الوطنية لأجندة 2063/الخطة العشرية المنظورة (2) قيادة/تنسيق عملية تعبئة الموارد وجهود التخصيص (ج) قيادة/تنسيق تنفيذ البرامج الوطنية المتوسطة المدى المرتكزة على أجندة 2063. وتشارك كذلك، على مستوى القاعدة الشعبية، في تحديد الأهداف والغايات والرصد والتقييم.

42. على المستوى دون الوطني، تشارك المنظمات غير الحكومية الربحية وغير الربحية ، والمجموعات المشتركة بين عدة قطاعات، في مواءمة الرؤية الوطنية لأجندة 2063، وإعداد

خطط متوسطة الأجل استنادا إلى أجندة 2063. وأيضا على المستوى الشعبي، والمشاركة في وضع الأهداف والغايات والرصد والتقييم

Figure 6.1 - **Stakeholders Relationship**

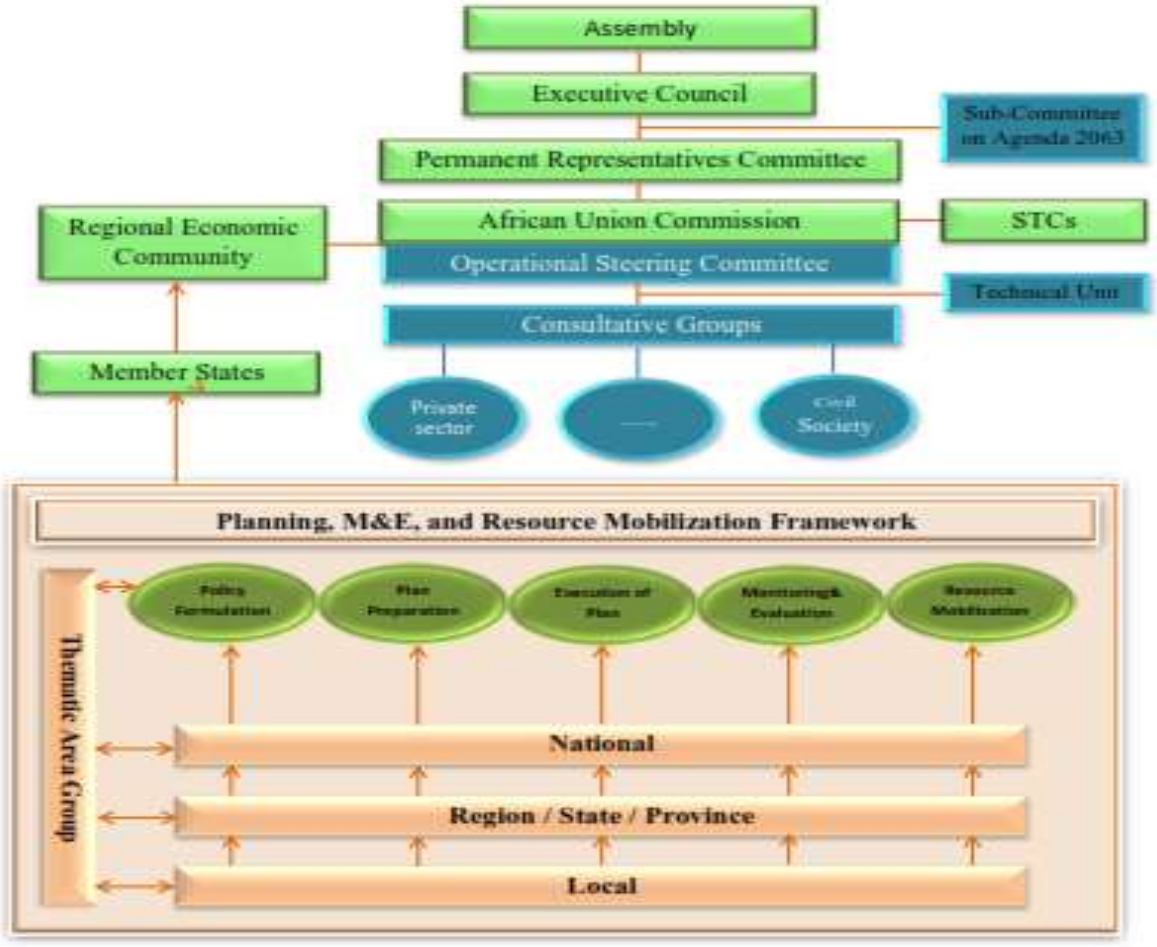

تمويل أجندة 2063

43. تشير الدروس المستفادة من تنفيذ الاطر القارية السابقة وأصوات المواطنين الأفريقيين المسموعة طوال العملية الاستشارية أنه لكي تكون أجندة 2063 ناجحة ،يتعين معالجة المسائل والتحديات التالية ، من جملة أمور أخرى:

(1) الاستناد إلى الامكانات الكاملة للاقتصادات الأفريقية والشعوب الأفريقية (تتطلب الحاجة إلى أن نبحث داخليا في تحقيق الاعتماد على الذات واستغلال الامكانات المتوفرة في أفريقيا لتمويل تنميتها الخاصة)
(2) الحاجة إلى ربط الأطر القارية بمصادر محددة للتمويل ؛
(3) الحد من الاعتماد على المعونة
(4) وضع حدٍّ نهائي لتدفقات غير مشروعة لرأس المال.

44. تؤكد النقاط التي تمت إثارتها أعلاه على الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة وقوية لتعبئة الموارد لأجندة 2063. يتعين أن تأخذ هذه الممارسة في الاعتبار المبادرات الجارية الآن مثل الفريق الرفيع المستوى المعني بالبحث عن مصادر بديلة للتمويل بقيادة الرئيس أوبسانجو والفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة بقيادة الرئيس مبيكي، فضلاً عن مؤسسة الاتحاد الأفريقي. وسيتم تطوير ذلك خلال الفترة بين يوليو وديسمبر 2014 .

استراتيجية الاتصالات

45. من أجل وضع أجندة 2063 وتنفيذها بنجاح، يجري في الوقت الراهن استكمال استراتيجية الاتصالات . إن الهدف من هذه الاستراتيجية خلق التوعية، مواصلة المشاركة والإشراك من جميع فئات المجتمع الأفريقي في القارة والمهجر. إن استراتيجية الاتصالات هذه من شأنها أن تلهم وتجمع بل وتحفز المواطنين الأفريقيين لتحمل المسؤولية الفردية والجماعية تحقيقًا لأجندة 2063.

القدرات على التنفيذ:

46. تكون القدرات الفعالة والشاملة المتمثلة في الموظفين المهرة، الهياكل المؤسسية التي تعمل بصورة جيدة، القيادة المقتدرة، السياسة والبيئة القانونية الملائمة، عناصر حاسمة للتنفيذ الناجح

لأجندة 2063. يجب تطوير جميع هذه الأمور على كافة المستويات القارية والإقليمية والوطنية والمحلية بما في ذلك جميع أصحاب المصلحة.

الخاتمة:

47. تقدم هذه الوثيقة إلى لجنة الممثلين الدائمين لبحثها وإعطاء توجيهات بشأنها، علاوة على إثرائها.

التوصيات إلى لجنة الممثلين الدائمين:

48. يُطلب من لجنة الممثلين الدائمين أن تحيط علما بأن لا يزال العمل على مشروع الوثيقة الفنية حول أجندة 2063 جاريا وسيتم تقديمه للمزيد من المدخلات والتوجيهات بشأن طريق المضي قدما.

49. بالنظر إلى أن خمس دول أعضاء فقط (الجزائر، غانا، موريشيوس، زامبيا وزيمبابوي) قدمت حتى الآن مدخلاتها إلى المفوضية، يطلب من لجنة الممثلين الدائمين توصية المؤتمر بتمديد الموعد الأخير للموافقة النهائية على الوثيقة الفنية لأجندة 2063 من يونيو 2014 في الأصل إلى يناير 2015 من أجل إتاحة الوقت الكافي للدول الأعضاء لتكييف الوثيقة داخلياً وملكيتها. وينبغي أيضاً أن تطلب لجنة الممثلين الدائمين من المجلس التنفيذي حث الدول الأعضاء على تقديم مدخلاتها بحلول نهائية سبتمبر 2014.

50. تُدعى لجنة الممثلين الدائمين إلى أن تحيط علما بأن المفوضية ستواصل العمل بشكل وثيق مع شركائها (البنك الأفريقي للتنمية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد) لتحسين واستكمال مشروع الوثيقة الفنية مع الأخذ في الاعتبار مدخلات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بغية تقديم وثيقة فنية نهائية لأجندة 2063 والخطة العشرية الأولى وإطار التنفيذ وارصد والتقييم إلى اجتماعات أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي في يناير 2015.

51. تُدعى لجنة الممثلين الدائمين أيضا إلى أن تحيط علما بأنه بطلب من اللجنة الوزارية المعنية بأجندة 2063 التي تم إنشاؤها خلال خلوة المجلس التنفيذي في بحر دار، قامت المفوضية بصياغة وثيقة سياسية قصيرة مستلهمة من أجندة 2063 تم توزيعها على جميع الدول الأعضاء حسبما طلب منها.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2014-06-27

Progress Report of the Commission on the Africa 2063 Agenda

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9041

Downloaded from African Union Common Repository